**مركز تموز للدراسات والتكوين**

**على المواطنية**

**--------**

**مؤتمر**

**نحو استراتيجية دفاع وطني لبنانية**

**عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية**

**البروفسور كميل حبيب**

**نحو رسم استراتيجية الدفاع الوطني**

**22-23 نيسان 2022**

**Camille\_habib@hotmail.com**

**مقدمة:**

طرح مصطلح استراتيجية الدفاع الوطني للمرة الأولى على طاولة الحوار اللبناني في أيار عام 2006، حيث ناقش المؤتمرون موضوعات أساسية من بينها كيفية معالجة سلاح حزب الله. وكالعادة، كان الانقسام بين زعماء الطوائف حاداً لدرجة أضحى أي تنازل من قبل أي فريق يعتبر انتصاراً يسجّل للفريق الآخر من ضمن معادلة Zero sum game. فبينما طالب فريق بنزع سلاح حزب الله ووضعه ضمن اطار الشرعية اللبنانية، كان الفريق الآخر يتمسّك "بسلاح المقاومة" ويعتبره جزءاً لا يتجزأ من وسائل قوة الدولة.

هذا البحث في استراتيجية الدفاع الوطني لا يستهدف اثارة الموضوع من زاوية نزع سلاح حزب الله او الإبقاء عليه، لأن هكذا سجال لا يأخذ بعين الاعتبار مصلحة لبنان العليا. ففي رأينا ان اي تصوّر لإستراتيجية دفاع وطني يجب ان تأخذ بعين الاعتبار كيفية حماية المقاومة وحماية لبنان في آن معاً. فسلاح حزب الله هو من فرض النقاش حول ايجاد صيغة ما لحماية البلد في ظل بيئة داخلية هشّة، وبيئة اقليمية متوترة، ونظام عالمي تتحكّم فيه مقولة حق القوة. وعليه، ان أية صيغة لإستراتيجية دفاع وطني لن تبصر النور ان لم تكن جزءاً من استراتيجية أشمل تسمّى استراتيجية الأمن الوطني.

تنحصر استراتيجية الدفاع الوطني بالسياسة الدفاعية التي تعتمدها القوات المسلّحة، بحيث ان تحديدها ينطلق من معرفة العدو وخطره. اما استراتيجية الأمن الوطني فتتناول حماية كل أوجه الحياة عند اللبنانيين: الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، اضافة الى حماية الحريات العامة وكل مخرجات الثقافة الاستراتيجية للمجتمع.

بشكل عام، الاستراتيجية الدفاعية هي "علم وفن الحرب الذي بمقتضاه توضع خطة استعمال الامكانات المتوفرة لتحقيق الاهداف العتمدة"[[1]](#footnote-1). وفي هذا السياق، فإن الاستراتيجية تعني خطة استعمال الدولة لقدراتها العسكرية بغية تأمين حمايتها من الاخطار التي تهددها. وفي تعريف بسيط للأمن الوطني فهو يعني جميع الاجراءات التي توفر الاستقرار دخليّاً وحماية المصالح خارجيّاً، مع استمرار التنمية الشاملة، التي تهدف الى تحقيق الأمن والرفاهية للشعب. من هنا نلحظ ان الغاية الوطنية تعني الأهداف التي تبذل الدولة اقصى طاقاتها لتحقيقها. وهناك مفاهيم متعددة للغاية الوطنية وتتضمّن الحماية الذاتية للدولة، حماية استقلالها وسيادتها وسلامة اراضيها، وامنها العسكري، ورفاهية شعبها الاقتصادية. وهكذا، فإن استراتيجية الدفاع الوطني يجب ان ترسم على شكل منطق متدرج يتضمن ما يلي:

1. التهديدات وتحديد العدو.
2. التخطيط على قاعدة تحليل نقاط الضعف والقوة
3. تناسبية الوسائل مع الاهداف من خلال عملية تقييم مستمرة لثوابت ومتغيرات كل من التحديات والفرص.
4. تحديد اهداف استراتيجية الدفاع الوطني بشكل واضح على اساس مصلحة الدولة العليا، اي بعيداً عن منطق التسويات والمساومة.

إختلفت الآراء حول مفهوم وتعريف الاستراتيجية الدفاعية (العسكرية) حيث عرفت بالآتي:

* كلاوزفتز: "فن استخدام المعارك بصفتها الوسيلة للوصول الى هدف الحرب".
* منتغمري: "هي فن ادارة الحرب".
* ليدل هارت: "هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف او اهداف سياسية".
* تعريف معاصر: "علم وفن، تخطيط لإستخدام أفضل للقوات المسلحة للدولة، لتحقيق الأهداف والمصالح الاستراتيجية، اما بالردع او بالإستخدام العملي للقوة المتاحة"[[2]](#footnote-2)

وبإيجاز، ان الاستراتيجية الدفاعية اصبحت علماً له أصوله، وفنوناً لها أصالتها. ولهذا فإن العلم والفن يؤديان الى تخطيط علمي يظهر فيه المخطط الاستراتيجي مهارته، وذلك لأن التخطيط العلمي يؤدي الى أفضل استخدام للقوات المسلّحة في عصر يسوده تكنولوجيا سريعة التطوّر، ولهما شأن في توفير افضل استخدام للموارد والإمكانيات المتوافرة للدولة.

كل هذا يعني ان التفكير الاستراتيجي هو ذلك المستوى الذي يربط ما بين رؤية الدولة لذاتها والاهداف الاستراتيجية الكبرى. فلا تبدأ عملية التفكير الاستراتيجي من فراغ وانما بوجود حافز ما، وهو وجود تحدٍ لرؤية الدولة، وهذا التحدّي هو الذي يحفز على التفكير الاستراتيجي. فالتحديات هي سر نهضة الأمم، ولولاها ما وجدت الحضارات، على قياس الفعل وردة الفعل عند ارنولد توينبي. فالتحديات تستفز الانسان نحو التفكير في صيرورته، وهي التي تنقل التفكير الاستراتيجي من المستوى الجزئي الخاص بالفرد ورؤيته الجزئية، الى المستوى الكلي الخاص بالدولة ورؤيتها ودورها فيه. وفي رأي توينبي، ان بقاء الحضارات مرتبط بالاستجابة للتحديات.

**استراتيجية الدفاع الوطني اللبنانية**

1. **التحديات الدولية، الاقليمية، والمحلية:**

بعد التمهيد النظري، لا بد ان ننتقل لدراسة استراتيجية الدفاع الوطني اللبنانية. ولهذه الغاية، يجدر بنا، كما ذكرنا في المقدمة، دراسة البيئات المحلية والاقليمية والدولية كونها تحديات او تهديدات وجودية للكيان اللبناني، لننتقل بعدها الى تقييم نقاط الضعف والقوة تمهيداً لوضع استراتيجية دفاع وطني كجزء من استراتيجية امن وطني. فالدول، ومنها لبنان، لا يمكنها ان تكون قوية عسكرياً ان لم تكن مستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وفي رأينا، ان الوحدة الوطنية وفي مجتمع متعدد تعتبر ضرورة مطلقة، وان غيابها هو مصدر للنزاع؛ غياب قد يحول وجهة لسلاح المقاوم ليصبح اداة اقتتال في الداخل، بدل ان يكون معدَاً للدفاع عن الحدود.

1. **التحديات الدولية:**

عندما نتحدّث عن التحديات الدولية لا يعني ذلك، بأي شكل من الاشكال، ان نضع لبنان في مواجهة مع الدول الكبرى. فالدول الكبرى بمجملها صديقة للبنان، لكن الصراع فيما بينها قد يضع لبنان في دائرة تجاذباتها. قد يعجب المرء ان لبنان على صغر مساحته وقلة عدد سكانه نسبة الى تعداد سكان الدول المجاورة وغياب الاستثمارات في موارده الطبيعية والبشرية ان يكون موضع تجاذبات اقليمية ودولية. وتحضرني هنا رواية تاريخية لأمير النمسا مترنيح (Matternich) الذي ساهم في صياغة اوروبا الحديثة بعد انعقاد مؤتمر فيينا في عام 1815. فقبل ان يرسل الأمير سفيره الى القسطنطينية، بسبب تأزم المسألة الشرقية، على خلفية التدَخل الأوروبي في شؤون السلطنة العثمانية، اخطر سفيره بابلاغ السلطات الرسالة التالي: "اذا نشبت الحرب في لبنان، فستطال نيرانها المشرق كله. واذا ساد السلام في ربوع لبنان، فيعم خيره في المشرق كله..."[[3]](#footnote-3) وفي سياق هذا المنطق الذي يعلل اهمية لبنان نقول: ان لبنان المستقر سيسهم في اشاعة السلام والاستقرار في المنطقة، اما اذا انفجرت المنطقة فإنها سوف تدمر لبنان.

ويبدو ان الزمن الحاضر لا يختلف بالنسبة للبنان كما سبقه من احداث وتوترات. فعلى الصعيد الدولي تتشكَل العلاقات الدولية عبر ظروف وتحولات منتظمة داخل نظام دولي فوضوي تكون فيه القوة العسكرية وسيلة فعالة وقابلة للإستخدام في السياسة الخارجية. وعليه، فالعلاقات الدولية محكومة بمقولة الصراع والتنافس الذي لا ينتهي. صحيح ان تفكك الاتحاد السوفياتي وبروز ظاهرة العولمة أفسحا المجال للولايات المتحدة الاميركية لتكون المهيمنة على السياسة الدولية، غير ان ذلك لم يدم طويلاً. فالتوزيع غير المتوازن للقوة دفع كل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية الى زيادة قوتهما، وبالتالي، الدفع باتجاه نظام متعدد القطبية. ومن الطبيعي ان لا يبقى الشرق الأوسط، وتحديداً لبنان، بمنأى عن هذا التطور:

1. الولايات المتحدة تعتبر لبنان عاملاً مهماً في الحسابات الاميركية المتعلقة بالأمن الاقليمي، خصوصاً في ما يختص باسرائيل وايران. والتحدّي الأبرز الذي يواجه واشنطن يدور حول كيفية تهميش حزب الله واللاعبين اللبنانيين المؤيدين له دون التسبب بحرب اهلية بين القوى اللبنانية المنقسمة مذهبيّاً.
2. ينفي الروس المزاعم القائلة بأنهم ضيف عابر في لبنان. فالنسبة لهم لبنان يبقى جزءاً من التوازنات الاقليمية. وعليه، تؤكّد موسكو على حماية الاقليات في الشرق الاوسط، وتدعم سياسة نأي لبنان بنفسه عن مشاكل المنطقة. وعلى الصعيد الاقتصادي، تسعى روسيا الى ادخال لبنان في خريطة شرايين انابيب النفط والغاز التي تمر من والى اراضيها، ولا سيما عبر تركيا. وخريطة شرايين هذه تشكّل أساساً لمصالح سياسية كبيرة ومشاريع اقليمية استراتيجية. وهذا، برأي موسكو، سوف يساعد بيروت على حماية اوضاعها الداخلية من الغبن الاقليمي والدولي.
3. الاهتمام الصيني بلبنان يرتكز على خلفيات اقتصادية وثقافية اكثر منها امنية. وفي مقابلة صحفية، أشار السفير الصيني في لبنان، السيّد Wu. Zexian الى أن مسألة سلاح حزب الله الشائكة مسألة لبنانية داخلية، وان على اللبنانيين التحاور في ما بينهم لايجاد الحل المناسب لهذه القضية[[4]](#footnote-4).
4. تلتزم فرنسا الحفاظ على وحدة وسيادة واستقلال لبنان، وترى في "الهلال الشيعي" الممتد من ايران الى حزب الله مرورا بالعراق وسورية خطراً كبيراً على الديمقراطية فيه. وفي اطار الاتحاد الاوروبي، تعمل فرنسا على انعاش لبنان اقتصادياً وتفعيل أجهزة الدولة من خلال التركيز، على ما يلي:
5. مكافحة الفساد.
6. اصلاح النظامين العدلي والامني.
7. تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصاديّة المستدامة.
8. تعزيز الادارة الشفافة لموارد الطاقة والموارد الطبيعية.

بالرغم من عدم تشكيل لبنان اي ثقل اقتصادي يلبي مصالحها، الا ان الثروة الغازية والنفطية المستقبلية استحوزت على اهتمام باريس التي سارعت الى حجز مكان لها على مسرح استخراجها.

وهكذا، فمن خلال قراءتنا للتحديات الدولية التي يواجهها لبنان، يمكننا استعراض الاستنتاجات التالية:

1. معظم الدول الغربية تعتبر حزب الله منظمة ارهابية.
2. تتفق الدول الغربية على تقديم المساعدات للنازحين السوريين وتشجيعهم على التعايش مع المجتمعات المضيفة دونما حثّهم على العودة الى بلدهم.
3. ما من دولة تعهّدت تقديم سلاح حاسم للجيش اللبناني، عدا الولايات المتحدة التي شكّلت المصدر الوحيد لتزويد القوى الشرعية بالسلاح الذي يمكن ان يؤذي الارهابيين دون ان يشكّل أي خطر على اسرائيل.
4. تعتبر روسيا حزب الله حليفاً لها، وهو الذي قاتل تحت غطائها الجوي في سورية. اما الصين فتعتبر مسألة سلاح حزب الله شأناً داخليّاً لبنانيّاً، وتنظر الى اسرائيل كونها تحتل اراضٍ لبنانية، وهي لا تمنع الشركات الصينية من عقد صفقات بيع اسلحة لحزب الله.
5. ا**لتحديات الاقليمية:**

منذ قيام اسرائيل والشرق الاوسط يرسو على صفيح ساخن. فبجانب الحروب العربية الاسرائيلية، عانت شعوب المنطقة، ولا تزال، من الحروب الاهلية و "الثورات" والانقلابات العسكرية، دون ان يغفل عن بالنا التدخلات الخارجية التي عبثت بأمن المنطقة لتحقيق مصالحها.. فالعلاقات الاميركية – الاسرائيلية تعتبر استثنائية في تاريخ العلاقات الدولية، وحين يصدر عن واشنطن ما يشي بالاهتمام بلبنان، فإن هذا الاهتمام مرتبط بحماية امن اسرائيل، اكثر من لبنان نفسه. فمن اجل اسرائيل تمحورت الاستراتيجية الاميركية حول ما يلي:

1. تدمير سورية والعراق والعمل على تقسيم كل منهما الى دويلات مذهبية تبريراً لوجود اسرائيل كدولة قومية لليهود.
2. منع ايران من تصنيع السلاح النووي، ومن اكتساب اصدقاء جدد في محيطها من خلال تصديرها للتكنولوجيا النووية، ومن تشكيل اي تهديد لأمن اسرائيل عبر وكالائها في المشرق العربي.
3. المحافظة على امن الدول العربية المنتجة للنفط وتأمين تدفّق النفط من خلال حماية الممرات البحرية.
4. منع أي دولة كبرى، وبخاصة روسيا والصين، من ان يكون لها اي حضور سياسي واقتصادي وعسكري في المنطقة.
5. انهاء الوجود العسكري لحزب الله في لبنان.
6. ان يكون لها الكلمة الفصل في عملية السلام العربية- الاسرائيلية.

بالنسبة لروسيا الاتحادية، فقد أيقظ الرئيس بوتين الطموحات الروسية التاريخية بالعودة الى المياه الدافئة من بوابة القاعدة البحرية في طرطوس، والتوسّع بعد ذلك بالمشاركة المباشرة في الحرب السورية الى جانب الجيش السوري وحزب الله. وبذلك يكون الرئيس الروسي قد حقق موطىء قدم لنفوذ موسكو في الشرق الاوسط، وذلك لسببين رئيسيين:

1. اضعاف التطرّف السني الذي يهدد وحدة اراضي روسيا نفسها، وبخاصة في الشيشان وعلى حدودها الجنوبية والشرقية.
2. كسر الطوق الاميركي وازعاج واشنطن بكافة الوسائل الممكنة؛ ويتم ذلك عبر المحافظة على القنوات الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي مع كل من السعودية واسرائيل وايران وتركيا.

وكما أسلفنا سابقاً، صراع الدول الكبرى على الشرق الاوسط له وكلاؤه المحليون. لقد ارتكبت اسرائيل العديد من المجازر بحق الشعب اللبناني، وقامت باجتياحه عدة مرات، كان آخرها حرب تموز 2006 والتي خرجت منها مهزومة نتيجة عجزها عن تدمير البنى العسكرية والسياسية لحزب الله. فالاعتقاد السائد عند القادة الصهاينة هو ان لبنان سوف يكون الدولة العربية الثانية بعد مصر توقّع على معاهدة سلام معهم. لكن، وعنما فشلوا في تحقيق ذلك، لجأت تل ابيب الى الحرب النفسية والسيبرانية والاغتيالات بهدف اشعال حرب اهلية بين حزب الله وبقية الاطراف اللبنانية المناوئة له. ولا بد من الاشارة الى الدور الذي يلعبه افيخاي ادرعي، الناطق بإسم الجيش الاسرائيلي والمسؤول عن الشبكات الاجتماعية في العالم العربي، في الوصول الى مختلف الفئات المستهدفة في لبنان. فقد قام، مثلا، بتوجيه اسئلة الى امين عام حزب الله من خلال مقال نشره على احد المواقع الالكترونية اللبنانية، قائلاً: "من امرك بارسال شباب لبنان للموت في ساحة الحرب في سورية؟ اليست مصالح ايران؟ مصلحة من كانت حين انجررت لحرب لا علاقة للبنان فيها؟ أليست مصلحة ولي الفقيه؟ كما أرفق ادرعي اسئلته بها شتاغ # نصرالله # عم – تضحك-على-مين؟[[5]](#footnote-5). ويمكننا ايجاز التحديات والتهديدات الاسرائيلية للبنان على النحو التالي:

1. استمرار اسرائيل احتلالها لمزارع شبعا وتلال كفرشوبا اللبنانية.
2. حرمان لبنان من الاستفادة من ثرواته المائية والغازية والنفطية.
3. العمل على انهاء مكانة لبنان المالية والتجارية.
4. التدخّل في الشؤون الداخلية اللبنانية بهدف شرذمة لبنان وصولاً الى تقسيمه من خلال عمليات التجسس وتجنيد العملاء.
5. اسقاط حق العودة وتوطين اللاجئين الفلسطنيين.

من جهتها، تمثّل سورية تحديات جمّة بالنسبة للوضع اللبناني. فمن الناحية الاقتصادية، فإن العقوبات التي فرضها "قانون قيصر" على دمشق قد طالت ايضاً لبنان وساهمت في انهيار عملته الوطنية، كما زادت من عمليات تهريب المواد الغذائية والمشتقات النفطية من لبنان وعبر الحدود السورية-اللبنانية. أضف الى ذلك ان لبنان يعاني من وجود مليون ونصف مليون نازح سوري على اراضيه مما ضاعف من الاعباء المالية على خزينة الدولة اللبنانية. التهديدات الامنية تمثّلت في احتلال داعش والنصرة لأراضٍ لبنانية شرقي البلاد واختطافهما لخمس وعشرين جندي ورجل امن لبنانيين. ومع العلم ان الجيش اللبناني تمكّن من دحر الارهابيين في آب 2017، الا ان التكهنات لا تزال قائمة حول وجود خلايا ارهابية نائمة على الاراضي اللبنانية. اخيراً، من الناحية السياسية، فقد انقسم اللبنانيون حول الحرب الدائرة في سورية وعليها. فبينما اعتمدت الدولة اللبنانية سياسة "النأي بالنفس"، الا ان حزب الله اختار ارسال مقاتلين الى سورية دعماً للرئيس بشّار الاسد، بالتوازي مع وصول مجموعات لبنانية عسكرية متطرفة للقتال الى جانب المعارضة السورية. أضف الى ذلك، ان هناك اطرافاً لبنانية تعتبر ان سقوط نظام الأسد يمثل فرصة لإنهاء التأثير المتزايد لحزب الله ولإيران على الحياة السياسية اللبنانية.

ان الدعم العلني الايراني لحزب الله تماشى مع محاولات طهران التأثير على الساحة السياسية والعسكرية اللبنانية من خلال عرض هبات لبناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية، او لبناء السدود المائية، او لتسليح الجيش اللبناني. وهذا ما أثار حفيظة دول الخليج العربي، وبخاصة المملكة العربية السعودية التي لها وزنها السياسي والمالي المؤثر على الساحة اللبنانية. ولقد ردّت الرياض على تعاظم النفوذ الايراني في لبنان، وتدخل حزب الله في القضايا الداخلية لدولة البحرين وتقديم المساعدات العسكرية للحوثيين في اليمن، بأن علقت هباتها المالية التي كانت مقدرة بثلاثة مليارات دولار اميركي والمخصصة لتمويل مشاريع تسليح فرنسية وتدريب اميركية للجيش اللبناني. انه التحدّي الكبير ان يدفع لبنان الثمن نتيجة الصراع الاقليمي السني-الشيعي. كما ان لبنان بدأ يعاني من الصراع السعودي-التركي على زعامة "الأمة السنية"، ما قد يؤدي الى تجاذبات داخل الساحة السنية اللبنانية.

ومن التحديات، لا بل الاخطار الموازية للخطر الصهيوني يتمثّل في بروز الحركات الارهابية التكفيرية في اكثر من دولة في العالم العربي. وهذه الحركات تعاظمت قوتها العسكرية، خاصة بعد هجمات تنظيم القاعدة في الولايات المتحدة في 11 ايلول 2001. الحقيقة ان تدمير سورية والعراق على ايدي داعش قد يعتبر المقدمة لإعادة صياغة الخريطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط. ويبدو ان مشروع برنارد لويس لتقسيم وتجزأة المجزأ لم يعد مدفوعاً بترف فكري، انما اصبح واقعاً ملموساً تؤكّده التحولات في كل من سورية والعراق واليمن والسودان وليبيا. وهكذا لم يعد المخطط الغربي- الصهيوني يحتاج الى ذرائع لتفتيت العالم العربي لأن غالبية الدول العربية تعيش اليوم مرحلة القلق على المصير، ومن ضمنها لبنان.

يبقى التعصّب الديني تهديداً مرعباً لمجتمع منفتح على التسامح الديني الذي يجب ان يكون مقبولاً، كجزء من تراثنا المشرقي في لبنان. ويبدو ان الخطر ما يزال داهماً لأن تقليص حجم الطبقة الوسطى، وافقار البلد، سيقودان الى فراغ سياسي يملأ، بالتالي، من قبل الحركات الأصولية. وليس من شك في ان نتائج تعاظم قوة هذه الحركات ستقود الى مزيد من اراقة الدماء في لبنان والمنطقة.

اخيراً، ما يجري من حالة غليان في العالم العربي يرتبط في جزء اساسي منه بتحديد الاقطاب الاقليمية في الشرق الاوسط: هل هي اسرائيل وايران، ام اسرائيل وتركيا، ام ايران وتركيا واسرائيل؟، ولا يوجد بين هذه الاقطاب ما هو عربي. من هنا ندرك القرار السعودي بقيادة "عاصفة الحزم" ضد القوى الحوثية في اليمن، الحديقة الخلفية للرياض. وكأن السعودية ارادت من وراء حملتها العسكرية ان تحجز لنفسها دوراً اقليميّاً بارزاً.

ج- **التحديات المحلية:**

على الاقل منذ اتفاق الطائف وحتى اليوم تحكم لبنان دولة عميقة وعقيمة تخفي في طياتها تحالفات وتسويات بين مصرف لبنان وجمعية المصارف والصرافين وقادة الاحزاب المذهبية المرتبطين بالسفارات التي تحدد من هم الوزراء والنواب والمدراء العامون وغيرهم من المحشورين في وظائف الفئة الاولى. فعندما تخلّفت السفارات بعد عام 1990 عن تمويل الميليشيات، لجأت هذه الميليشيات الى الدولة تنهب منها عن طريق الصفقات والسمسرات التي لا تحصى ولا تعد. ويمكننا القول اليوم ان لبنان ليس وطناً غير محتمل الحدوث، بل دولة عميقة متعددة الاطياف غير محتملة البناء.

وللدولة العميقة نظامها السياسي ولكنه نظام سياسي طائفي فاسد لا ينتج الا الازمات والويلات، ولا يوفّر للبنان الا طبقة سياسية من الفاسدين والمفسدين. انها دولة تحكم بدستور غير مكتوب، اما الدستور المكتوب فلا يطبّق. انه النهج التوافقي للحكم الذي اجاز للطبقة المذهبية الحاكمة الاهتمام بتعزيز مواقع عائلاتها، وان تتعامل مع النظام او اللانظام لتحقيق مكاسب شخصية.

لقد اوجد "اتفاق الطائف" دويلات متعددة داخل الدولة، والتي اخذت احجاماً مذهبية، مهمتها نهب المال العام. فهناك العديد من الوزرات والمؤسسات العامة والهيئات والصناديق الانمائية التي طغت عليها الوان مذهبية دون اخرى. ولا بأس من التذكير ان بعض هذه الهيئات لا يخضع لديوان المحاسبة العمومية وليس عندها جداول لقطع الحساب.

إن أهم القواعد التي طبقت ولا تزال تطبق في حكم لبنان السياسي والاقتصادي نوجزها على الشكل التالي:

1. اعتبار الوظائف العامة مغانم للطوائف وللمذاهب تتوزّع عليها بموافقة زعمائها، ما عطّل معنى الكفاءة والغى مبدأ المساواة.
2. توزيع المنافع الاقتصادية، حتى عندما تتنكّر في زي خطة انمائية، كأنها اسلوب يتقاسمها الزعماء تبعاً لنفوذهم الشخصي.

اما اهم نتائج هذه القواعد للنظام السياسي المذهبي، فنوجزها على الشكل التالي:

1. قيام هوة سحيقة بين الحكم والشعب
2. ترسيخ القبلية المذهبية وزعاماتها واقطاعياتها.
3. تخلّف لبنان السياسي والاقتصادي.

ان النظام السياسي المذهبي الذي تأسس من خلال اتفاق الطائف قد انتج دولة ضعيفة، ولكنها مسؤولة عن تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية، كونها وفّرت الحرية لزعماء المذاهب لنهب المال العام. فالاقتصاد اللبناني يعاني من الركود، وارتفاع معدل التضخّم، وارتفاع في معدلات البطالة، ونقص في السلع المستوردة، وانهيار العملة الوطنية؛ انها ازمة قادت لبنان الى الافقار، وشعبه الى الجوع، والى التفكير في الهجرة الى اي بلد آخر دون عودة هذه المرة.

لم يفقه زعماء المذاهب ان حماية المال العام هو حماية للسيادة الوطنية، وبأن التعدّي على المال العام لا يقتصر أثره على خسارة الدولة لجزء من مالها، بل ان آثاره طالت المجتمع لتصبح الدولة اما عرضة للإحتلال من دول اخرى او خاضعة لإملآت وشروط خارجية تفقد اجهزة الدولة قدرتها على الحكم واتخاذ القرارات. انه الفساد كنتاج للمنظومة السياسية المذهبية المسؤولة عن افقار اللبنانيين والتي شرّعت الابواب لكل التدخلات الخارجية، اقليمية ودولية. فمن الثابت ان الفساد ينمو حيث تكون مؤسسات الدولة ضعيفة ويتقلّص حكم القانون ويصبح السجال السياسي عن اختلاسات وسمسرات وصفقات وفساد جزءاً من اللغة السياسية السائدة.

يمكننا ان نعزو اسباب النزف في المال العام الى كون المؤسسات العامة جاهلة، عاجزة، فاسدة، مفسدة، متخلّفة، مسيسة، ..... ومتذهبة. اما النتائج السلبية لإستشراء ظاهرة الفساد فيمكننا ملاحظتها على النحو التالي:

1. تآكل سيادة القانون وانعدام ثقة المواطنين بدولتهم.
2. تراجع ثقة المستثمرين.
3. تشكل الرشوة خطراً على استقرار الممجتمع.

ومن نتائج كل هذا هو ان لبنان كان وسيبقى جمهورية قلقة، ممنوع من الاستقرار وممنوع من الانفجار. ويعود السبب في ذلك الى غياب الفكر والتخطيط الاستراتيجي؛ وإلا كيف نفسّر تخلّف لبنان حتى على الصعيد البيئي؟ "فجنة الله على الارض" تعاني من ندرة المياه، وتلوّث الهواء، وتصحّر الارض؟ او كيف لدولة ان تخصص لجيشها موازنة للدفاع لا يزيد حجمها عن مليار ونصف مليار دولار، منها 63% مخصصة للأجور، ويخصص المبلغ المتبقي لشراء التجهيزات والانشاءات وشراء الاسلحة والذخائر ونفقات التأهيل والترميم؟ وهذا ما دفع بالجيش الى الاعتماد على المساعدات العسكرية التي تقدّمها له الولايات المتحدة، وهي اسلحة لا تشكّل اي خطر على امن العدو الاسرائيلي، كما انها ليست قادرة لحماية لبنان.

بناء على كل ما تقدّم، يمكننا تحديد التحديات والتهديدات التي من واجب لبنان مواجهتها على النحو التالي:

1. تخلّف لبنان السياسي.
2. الانقسام المذهبي والطائفي.
3. غياب التخطيط الاستراتيجي.
4. العدوان الاسرائيلي.
5. الارهاب التكفيري.
6. الاختراقات التخريبية كتلك السيبرانية والبيوتكنولوجية الموجهة ضد لبنان.
7. الصراع السني- الشيعي في الاقليم وفي الداخل اللبناني.
8. توطين الفلسطنيين والنازحين السوريين.
9. الانهيار الاقتصادي.

**نحو استراتيجية دفاع وطني لبنانية**

يبقى التحدّي الأكثر الحاحاً هو في كيفية معالجة سلاح حزب الله بشكل يحمي لبنان ويعزز فرص نهوضه الاقتصادي، كما يعزز من مناعته وقدرته على مواجهة اعدائه. اذ كيف بالامكان وضع تصوّر لإستراتيجية دفاع وطني في ظل انقسام داخلي، والذي اخذ ابعاداً مذهبية وطائفية، حول وجود السلاح في يد مجموعة لبنانية تعتبر في نظر البعض امتداداً للنفوذ الايراني وجزءاً لا يتجزّأ من منظومة الهلال الشيعي؟ يرى البعض ان سلاح حزب الله يشكّل خرقاً لإتفاق الطائف وقرارات مجلس الامن ذات الصلة ويشجّع باقي المكونات الطائفية على التسلّح مما قد يدفع الى انهيار السلطة المركزية للدولة اللبنانية. أضف الى ذلك، ان واقع حزب الله وضع لبنان في مواجهة مع الدول الغربية، الأمر الذي يشكّل عائقاً اما نمو وازدهار لبنان على الصعد كافة. كما ان اعتماد نظرية الشعب المقاوم لن يعفي الدولة اللبنانية من تحمّل تبعات وتداعيات أية مواجهة عسكرية مع العدو الاسرائيلي الذي لا يميّز بين مدني ومقاوم وهو ما لا قدرة للبنان على تحمّله.

إن اصحاب هذا المنطق المعادي لإحتفاظ حزب الله بالسلاح يفندون التبعات السلبية لذلك على النحو التالي:

1. ان قرار الحرب والسلم ليس حصراً بيد الدولة اللبنانية
2. ازدواجية استعمال السلاح بين جيش نظامي ووحدات مقاومة مسلّحة.
3. عدم القدرة على بناء الدولة القوية العادلة القادرة على فرض سلطتها على كامل الاراضي اللبنانية.
4. عدم وجود المساواة في التعامل مع المواطنين من قبل الأجهزة الامنية والقضائية اللبنانية.
5. ربط المساعدات الدولية بنزع سلاح حزب الله
6. سلاح حزب الله ادّى الى ابعاد المستثمرين
7. إرتباط القرار السياسي والعسكري لحزب الله بالجمهورية الاسلامية في ايران

في المقابل، يتمسّك حزب الله ومؤيديه في الداخل اللبناني بمعادلة الجيش والشعب والمقاومة. فهم يعتبرون ان سلاح المقاومة حرر الارض وحمى لبنان من العدوان الاسرائيلي، وحقق معادلة الردع معه، وحقق انتصاراً على الممجموعات التكفيرية، وبأنه يبقى الوسيلة الفضلى لتحرير باقي الاراضي اللبنانية المحتلة. وتبقى حجة حزب الله الاساسية في معرض تبريره لإحتفاظه بالسلاح هي في استمرار الاعتداءات الاسرائيلية، وبأن الجيش اللبناني غير قادر بمفرده على مواجهتها. وعليه، فإنهم يفندون الحاجة الى السلاح المقاوم على النحو التالي:

1. ردع الكيان الصهيوني عن الاستمرار باعتداءاته.
2. ان تحرير القسم الأكبر من جنوب لبنان تحقّق دون ان تتكلّف خزينة الدولة اية مبالغ اضافية ناتجة عن تسليح وتجهيز الوحدات المقاومة.
3. مفاجأة العدو من خلال اتقان لعبة الغموض وسرية العمل.
4. عدم الاتكال على القرارات الدولية ذات الصلة لحماية لبنان.
5. منع توطين الفلسطنيين والنازحين السوريين في لبنان.
6. المساعدة على دحر الارهاب التكفيري عن لبنان، وحماية الاقليات.
7. الابقاء على حرية الحركة العسكرية للمقاومة في اطار مركزية القرار لدى الدولة للدفاع ولامركزية التنفيذ لدى خلايا المواجهة والقتال.

كيف السبيل للخروج من هذا النفق؟

بعد الحديث عن التهديدات والتحديات التي تواجه لبنان، لا بد من تحديد ما يلي:

1. المصالح الاستراتيجية اللبنانية.
2. الفرص الاستراتيجية المتاحة امام لبنان.
3. البنود الاساسية لإستراتيجية الدفاع الوطني.

يمكننا تحديد المصالح الوطنية اللبنانية في اطار استراتيجية الدفاع الوطني على النحو التالي:

1. الأمن المادي
2. حماية كافة مساحة الوطن.
3. استعادة كافة الاراضي المحتلة.
4. حماية الموارد الوطنية الاستراتيجية.
5. مكافحة الارهاب بكافة اشكاله.
6. تحديث وتقوية القوات المسلّحة.
7. الازدهار الاقتصادي
8. تحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي الى اقتصاد منتج، وهذا لن يتم الا باعتماد التصنيع الزراعي والتخصص في انتاج سلع يحتاج اليها السوق الدولية.
9. التخلّص من كافة الديون المترتبة على خزينة الدولة؛ وهذا ممكن التحقيق عبر وقف الهدر والفساد ومحاسبة المرتكبين، والعمل على استعادة المال المهرب خارج الحدود.
10. الاستثمار الفعال في الموارد الطبيعية والبشرية.
11. حماية الحريات بكافة اشكالها.
12. تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية لتعزيز قوة الدولة الاقتصادية. وهذا يعني انه من واجب الدولة ايفاء البحوث العلمية حقها كي تتم ترجمة نتائجها عملياً في حقول الصناعة والزراعة والمعلوماتية.
13. حماية الوحدة الوطنية بأي ثمن.

ولتحقيق هذه المصالح، على الدولة والقوى المدنية الحيّة العمل على الاستفادة من الفرص المتاحة، وخلق فرص جديدة اذا لزم الأمر حتى لا يضيع الوطن في اتون الصراعات الدولية والاقليمية. من هذه الفرص نذكر:

1. تفعيل العمل الدبلوماسي عبر خطين متوازيين:
2. خلق وتنظيم لوبيات لبنانية في دول الاغتراب تضغط على الحكومات المعنية اعتماد سياسات مؤيدة لحق لبنان العيش بسلام. ومن الاهمية بمكان اقناع الدول الغربية انه من مصلحتها مساعدة الجيش اللبناني حتى يتمكّن من مواجهة الارهاب والقضاء عليه.
3. عدم زج لبنان في أي محور في الخلافات العربية=العربية.
4. الاستفادة من المقاومة والعمل على تقوية الجيش. هذا يعني، ولحين التمكّن من تسليح الجيش كما ينبغي وازاحة مهام حفظ الامن في الداخل عن كاهله، يجب الاستفادة من وجود المقاومة كتدبير مؤقت لحماية الحدود الجنوبية. وبالتالي، يتوجّب حالياً ربط المقاومة بالدولة اللبنانية سياسياً، والتنسيق معها عبر مكتب خاص مرتبط بالمجلس الأعلى للدفاع الوطني. فاستراتيجية الدفاع الوطني لا تحتمل دمج المقاومة بالجيش لأن السلاح المقاوم مدفوع بعقيدة دينية لا تستوي مع عقيدة الجيش. هذا لا يعني اننا نشك بوطنية المقاومين، لكن هناك من يتوجّس من اختلال التوازن الطائفي في الجيش لمصلحة الطائفة الشيعية. ما نريد قوله ان وجود المقاومة يساعد على اعتماد استراتيجية عسكرية جديدة تسمى "الدفاع الهجين" Hybrid defece ورغم معرفتنا بصعوبة الحصول على التجهيزات المناسبة لتطبيق القتال الهجين من الدول الغربية، الا ان الصين وروسيا وايران مستعدون لتزويدنا بها، ولكنهم ينتظرون قراراً سياسياً شجاعاً. من جهة اخرى، لا تعني استراتيجية دفاع وطني نزع سلاح المقاومة، والا من يطمئن ابناء الجنوب والبقاع الغربي من عودة الاحتلال الاسرائيلي. كما ان استراتيجية الدفاع الوطني يجب ان لا تسمح باستعمال السلاح المقاوم في الداخل تحقيقاُ لمكاسب سياسية على حساب بقية الطوائف.
5. على مستوى النظام السياسي، يبدو ان هناك فرصة حقيقية امام اللبنانيين لبناء دولة قوية وعادلة؛ بدلا من ترميم هذه الدولة الفاشلة. وعليه، فإن اي عملية تطوير تستلزم تغييرات اجتماعية وسياسية عميقة. فعلى اهل الفكر ان يشجّعوا بناء مؤسسات مدنية بهدف تأسيس لثقافة المواطنة. أضف الى كل ذلك، ان الحوار الوطني هو البديل الافضل عن استمرار الازمة الوطنية، على ان لا يدعى اليه من كان السبب في افقار وتجويع الشعب اللبناني. اخيراً، يجب ان لا ينحصر الحوار في المسائل الاستراتيجية، بل ان يتوسّع النقاش ليشمل كل القضايا الوطنية كالمساواة بين الرجل والمرأة، ودعم الشباب، وحماية البيئة...الخ.

وعلى المستوى الرسمي، يتطلب بناء الدولة الحديثة الالتزام بالاجراءات التالية:

1. اعتماد النسبية لإختيار ممثلي الشعب، على ان يترافق ذلك مع وضع قانون جديد للأحزاب، وتطبيق اللامركزية الادارية الموسعة.
2. اعتماد الكفاءة اساساً للتوظيف في الادارات العامة.
3. على الدولة ان تجعل من نفسها اولوية في حياة المواطن من خلال دعم التعليم الرسمي، وتوفير الامن الاجتماعي، والضمان الصحي، ومنح القروض السكنية.... عند ذلك يصبح ولاء المواطن للدولة متقدماً على ولائه للطائفة.
4. دعم استقلالية القضاء.
5. انشاء مجلس للشيوخ تتمثّل فيه جميع العائلات الروحية، وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية الكبرى، على ان يتم انتخاب النواب خارج القيد الطائفي.

وللوصول الى دولة المواطنة، لا بدّ من الاشارة الى الجانب التربوي لإكتساب المواطنة، والتعرّف على قيمها من خلال مؤسسات رسمية ومدنية. ومن أبرز القيم المرتبطة بالتنشئة المدنية نذكر: الحرية في مواجهة الاستبداد، والمساواة في مواجهة التمييز، وتطبيق القوانين في مقابل الفوضى، والالتزام بالمصلحة العامة في مواجهة الانانية، والمشاركة الفعلية الايجابية في خدمة المجتمع في مقابل السلبية والانعزال. وفي رأينا ان تحقيق دولة المواطنة بأبعادها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية يعتبر خطوة متقدمة نحو بناء دولة اكثر عدالة، وأكثر انسانية، واكثر منعة. فالمساواة امام القانون هي دلالة على البعد المدني (الحقوقي)، وحق الاقتراع العام للمواطنين يفسّر البعد السياسي، والمساواة بين الجنسين تجسيد للبعد الاجتماعي، وحصول كل مواطن على نصيب عادل من الثروة الوطنية تأكيد للبعد الاقتصادي والاجتماعي معاً[[6]](#footnote-6).

1. الاستفادة من الثروة الغازية والنفطية في عمق مياهنا الاقليمية. وهناك اكثر من دولة صديقة حذرت لبنان بوجوب البدء باستخراج الغاز، وبأن الوقت ينقذ بسرعة. فامام لبنان سنتان او ثلاثة على ابعد تقدير، ان لم يصبح خلالها حاضراً في سوق الغاز الفعلي في الحوض الشرقي للمتوسط، فسيبقى خارجها الى امد بعيد بشكل مؤكد. اما ان عجل لبنان باستخراج ثروته النفطية الدفينة، فإن الغاز سيصبح ثروة مستقبلية قابلة للتسعير بمائتي مليار دولار، بينما تسعره مصادر أخرى بستماية مليار دولار[[7]](#footnote-7). ومن المعلوم ان اسرائيل بدأت الاستخراج، لا بل اصابت مكامن الغاز اللبناني، وبالتالي، على لبنان تأمين الغطاء السياسي والامني اللازم للبدء بهذه العملية اولا، ولحماية بلوكاته النفطية ثانياً.

يبدو ان روسيا قادرة على تأمين الغطاء السياسي الدولي المناسب لأنها اضحت جارة للبنان من خلال تواجدها العسكري في سورية، وبأنها على علاقة جيدة بكل من واشنطن وقبرص واسرائيل، ولأنها لاعب نفطي دولي يحسب لها حساب في عالم الاسواق والمال العالمية. فواشنطن غير قادرة في ان تكون وسيطاً محايداً في المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل؛ بينما موسكو، التي وقعت اتفاقات نفطية مع دمشق، فمن مصلحتها ان تتمدّد غازياً ونفطيّاً تجاه لبنان ومياهه، وما في ذلك من حماية للنفط اللبناني في مواجهة القرصنة الاسرائيلية.

1. يقتضي العمل على رفع قدرات الدولة اللبنانية خصوصاً قدرات القوات المسلحة في مجالي الحرب السيبرانية والنفسية، وذلك من خلال:

* سن القوانين والتشريعات التي تنشىء الوحدات المتخصصة بالحرب السيبرانية، وتحدد لها صلاحياتها وتعمل على حمايتها.
* حماية الشبكات المعلوماتية التابعة للإدارات الحكومية ومراكز القيادة والسيطرة للقوات المسلحة، وذلك بواسطة برامج تكافح الفيروسات وهجمات الاعداء.
* انشاء وحدة رصد واستعلام الكترونية لمراقبة الاجهزة المدنية والعسكرية العدوة، والتنصّت عليها، والتشويش عليها اذا امكن، خصوصاً تلك المتعلّقة باجهزة القيادة والسيطرة للقوات العسكرية العدوة.

1. يبدو لنا ان استراتيجية دفاع وطني لا يجب ان تقتصر على البعد العسكري فقط، بل انها بحاجة الى حماية المجتمع اللبناني. ومن البديهي القول ان كل اللبنانيين، على اختلاف انتماءاتهم الطائفية والمذهبية، يرون في اسرائيل عدّواً وجودياً، ويرون في الارهاب التكفيري خطراً على استقرارهم وعيشهم المشترك. فلبنان هو المنافس الأكبر للكيان الصهيوني، وبأنه يمكننا التكهّن في ان لتل ابيب يد خفية وراء تدمير مرفأ بيروت والقضاء على حركة الترانزيت التجارية، كما انها مسؤولة بطريقة مباشرة او غير مباشرة في زعزعة القطاع المصرفي، وفي تشجيع ادارة الرئيس ترامب على المضي قدماً في تطبيق "قانون قيصر".

في المقابل، من حق اللبنانيين على حزب الله ان لا يحتكر المقاومة لنفسه، وان لا تبقى مقاومته فقط في الاطار العسكري. ويؤسفني القول ان دخول حزب الله الى الحياة السياسية اللبنانية لم يكن بذات مستوى جهوزيته العسكرية في مواجهة العدو الاسرائيلي. لا بل كنا، وما زلنا نأمل، ان يكون حزب الله جزءاً من رأس الحربة في محاربة الفساد والعمل على تطوير النظام اللبناني. فالنظام الطائفي لا يحمي ظهر المقاومة بل هو مهدد لوجودها، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الرمال السياسية المتحركة وسياسة الباب الدائر التي يتقنها الطائفيون في سعيهم للتحكّم في مفاصل السلطة.

ويمكننا الآن ايجاز الفرص الاستراتيجية المتاحة امام لبنان على النحو التالي:

1. الاستفادة من المقاومة والعمل على تقوية الجيش ولا بأس في هذه المرحلة من انشاء مكتب لتنسيق العمليات العسكرية مع المقاومة خاضع لقيادة الجيش.
2. التنسيق والتعاون مع الدول الصديقة لمتابعة الحرب على الارهاب
3. العمل على تطوير النظام السياسي اللبناني.
4. الاستفادة من الثروة الغازية والنفطية القابعة في عمق مياهنا الاقليمية.
5. العمل على اعادة النازحين السوريين الى المناطق الآمنة في بلادهم.
6. التمسّك بالقانون الدولي وتفعيل الانشطة الدبلوماسية في الأمم المتحدة وفي عواصم القرار الدولي.
7. ان من مستلزمات التخطيط الاستراتيجي ان يتم العمل على انشاء مجلس امن وطني يتألف من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء المعنيين ورؤساء الاجهزة المخابراتية...الخ. وتكون مهمة المجلس غير مقتصرة على النواحي العسكرية، بل تتعداها لتشمل كل مجالات العمل الوطني، بما في ذلك وضع الدراسات وتقديم الاقتراحات اللازمة لصياغة الاستراتيجيات الآنية والمستقبلية[[8]](#footnote-8).

نبقى في الشأن العسكري والدفاعي لتشير الى ان هناك بنوداً اساسية لأستراتيجية لبنان الدفاعية وتتمثّل بتحديد المهام الاساسية للقوى المسلحة اللبنانية بهدف حماية المصالح الوطنية. وهذه البنود هي:

1. الدفاع عن الحدود اللبنانية الجنوبية بشكل خاص، وباقي الحدود البرية والبحرية والجوية بشكل عام.
2. مكافحة الارهاب.
3. التصدّي بحزم لأي عمل هجومي.
4. العمل بفعالية في مجال الأمن السيبراني.
5. الجهوزية التامة للتصّدي للحالات الطارئة، ومساندة الاجهزة الامنية الاخرى في تنفيذ عمليات انسانية اخرى.
6. الاتجاه نحو التصنيع العسكري.
7. تطوير عمل مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ومركز المعلوماتية القانونية والمعهد التكنولوجي في الجامعة اللبنانية.

**خاتمة:**

لم يتناول هذا البحث اعداد استراتيجية عسكرية للدفاع، فهذا متروك لأصحاب الاختصاص في قيادة الجيش. وفي رأينا ان التوصل الى وضع استراتيجية دفاعية فاعلة يجب ان تتم من خلال اطار اوسع يسمى استراتيجية الأمن الوطني التي تشمل كل نواحي الحياة عند اللبنانيين: السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فما نحتاج اليه هو قرار لبناني مستقل يأخذ بعين الاعتبار مصلحة لبنان العليا في ظل التحولات والمتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية. ولا بد من الاشارة الى انه لا يوجد قرار سيادي بدون ثمن، وعلى اصحاب القرار اعتماد استراتيجية امن وطني بأقل كلفة ممكنة. وحتى ذلك الحين على الطبقة السياسية التي أذلّت الشعب اللبناني ان ترحل، ولتحل مكانها وجوه شبابية متحررة من المعتقلات المذهبية ومؤمنة بان لبنان يحيا بالأخاء الوطني.

في الختام، اريد ان أطرح بعض الأسئلة التي تحاكي النوايا اكثر من الوقائع الملموسة:

1. هل يريد المطالبون بنزع سلاح حزب الله حماية لبنان فعلاً، ام ان الأمر يتعلّق بنزع وسيلة قوة من يد الدولة اللبنانية تمهيداً لإقامة سلام مع اسرائيل؟
2. هل مسألة نزع سلاح حزب الله مرتبطة بانهاء "الشيعية السياسية" لتحل مكانها مذهبية سياسية او تحالف طائفي سياسي آخر.
3. هل يريد المتمسكون بسلاح حزب الله حماية لبنان، ام ان الأمر متعلّق بعدم خسارتهم احدى وسائل القوة من يدهم ومن يد الدولة الراعية لهم، اي ايران.

1. - امين حطيط، "الاستراتيجية الدفاعية في لبنان"، مركز الجزيرة للدراسات، 21 كانون الاول 2008 [↑](#footnote-ref-1)
2. خليل حسين وحسين عبيد، الاستراتيجيا، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص، 24. [↑](#footnote-ref-2)
3. N. Shehadi, “War in Lebanon means war in the Leant, “The Daily Star, 18 April 2005, P.10. [↑](#footnote-ref-3)
4. - مقابلة السفير الصيني مع جريدة الاخبار، 4 ايار 2012 [↑](#footnote-ref-4)
5. - الحرب على الوعي، استراتيجية حربية اسرائيلية جديدة، موقع عرب 48، 8/2/2018. تاريخ الدخول 7/10/2020 (www.arab48.com) [↑](#footnote-ref-5)
6. - عدنان السيد حسين، المواطنة: أسسها وأبعادها، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2013)، ص، 10-11. [↑](#footnote-ref-6)
7. انظر جريدة الاخبار، 9 تموز 2016، ص 5. [↑](#footnote-ref-7)
8. خليل حسين وحسين عبيد الاستراتيجيا، مرجع سابق، ص، 198. [↑](#footnote-ref-8)